وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٠٣ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يستهل العام الجديد بأسعار وآمال مرتفعة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط في الجلسة الأولى من العام الجديد، أمس الثلاثاء، مدعومة باحتمالات تعطل إمدادات الشرق الأوسط بعد اشتباك بحري في البحر الأحمر، فضلا عن آمال بطلب قوي خلال العطلة وتحفيز اقتصادي في الصين يعزز توقعات الطلب في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وارتفع خام برنت 1.28 دولار، بما يعادل 1.7%، إلى 78.32 دولار للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 72.69 دولار للبرميل، مرتفعا 1.04 دولار، أو 1.5%. وكانت أحجام التداول ضعيفة مع استمرار إغلاق بعض الأسواق الرئيسية بمناسبة عطلة رأس السنة الجديدة.

وقال ليون لي، محلل سي أم سي ماركيتس، ومقره شنغهاي، في إشارة إلى عطلة السنة الصينية الجديدة المقرر إجراؤها في أوائل فبراير: «قد يتأثر سعر النفط بتصعيد الوضع في البحر الأحمر خلال عطلة نهاية الأسبوع وذروة موسم الطلب خلال مهرجان الربيع الصيني». وأضاف أن الطلب المتوقع للعطلات يثير التوقعات على انتعاش الأسعار في يناير.

وبعد المعركة البحرية، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية يوم الاثنين. وما لا يقل عن أربع ناقلات، تنقل الديزل ووقود الطائرات من الشرق الأوسط والهند إلى أوروبا، تأخذ الطريق الأطول حول إفريقيا لتجنب بيانات تتبع السفن.

وارتفعت توقعات المستثمرين لإجراءات تحفيز جديدة في الصين بعد انكماش نشاط الصناعات التحويلية في ديسمبر للشهر الثالث، حسبما أظهرت بيانات حكومية يوم الأحد. ومع ذلك، أظهر تقرير القطاع الخاص يوم الثلاثاء توسعا في القطاع الشهر الماضي، على الرغم من انخفاض ثقة أصحاب المصانع في توقعات 2024 من نوفمبر. ويمكن أن يعطي التحفيز دفعة للنمو الاقتصادي، مما قد يعزز الطلب على النفط، ويقدم الدعم للأسعار.

وتسبب احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والمخاوف المتزايدة من ارتفاع العرض خاصة من المنتجين خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في انخفاض خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 10٪ في عام 2023 ليغلق العام عند أدنى مستوياته في نهاية العام منذ عام 2020. وأظهر استطلاع أن متوسط سعر خام برنت سيكون 82.56 دولار للبرميل في 2024 في الوقت الذي يتوقع فيه محللون أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى الحد من الطلب، في حين أن التوترات الجيوسياسية قد توفر الدعم. وبلغ متوسط خام برنت 82.17 دولارا في عام 2023.

وقال محللو بنك إيه ان زد، ارتفع النفط في الجلسة الآسيوية الصباحية وسط توترات جيوسياسية قد تعطل الإمدادات. كما ذكرت وكالة أنباء تسنيم الإيرانية شبه الرسمية القريبة من المؤسسة الأمنية في البلاد، يوم الاثنين، أنه تم نقل مدمرة إيرانية إلى البحر الأحمر. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد يوم الثلاثاء، بعد أن أدت الهجمات على السفن في البحر الأحمر من قبل قوات متمردة إلى زيادة المخاوف من أن الحرب في غزة قد تمتد إلى الشرق الأوسط.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنتعش من الخسائر المؤلمة، مع استمرار الصراع في البحر الأحمر. وقللوا ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، متعافية قليلاً من الخسائر الحادة التي تكبدتها في عام 2023.

وكانت الاضطرابات في المنطقة، وخاصة في طرق الشحن عبر قناة السويس، قد حفزت بعض المكاسب في أسعار النفط في وقت سابق من ديسمبر. لكن أسعار النفط كانت بمثابة أسبوع تداول نهائي كئيب لعام 2023، حيث أدى إطلاق فرقة عمل بقيادة الولايات المتحدة لفرض الأمن في المنطقة إلى استئناف عدد متزايد من شركات الشحن الطرق عبر قناة السويس.

وسجلت أسعار النفط خسائر فادحة في عام 2023، ولا تزال التوقعات قاتمة، إذ انخفض كلا العقدين بأكثر من 10% لكل منهما في عام 2023، تحت ضغط من المخاوف المستمرة بشأن تباطؤ الطلب وظروف العرض الأعلى من المتوقع. ولم يتحقق انتعاش اقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط، هذا العام، في حين أن تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) خيبت الأسواق إلى حد كبير.

كما استمرت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين في التراكم، حيث أظهرت قراءات مؤشر مديري المشتريات لشهر ديسمبر المزيد من التدهور في النشاط التجاري- وخاصة قطاع التصنيع. لكن الخسائر السنوية الحادة في النفط الخام اجتذبت بعض عمليات الشراء الرخيصة في بداية العام الجديد. كما تمسك التجار بأي تخفيضات أخرى في الإنتاج من أوبك +، على الرغم من أن علامات الخلاف في مجموعة الإنتاج - بعد خروج أنجولا غير المتوقع - أبقت التوقعات منخفضة.

ومع بقاء إنتاج الولايات المتحدة عند مستويات قياسية في الأسابيع الأخيرة، من المتوقع أن تكون أسواق النفط العالمية أقل ضيقًا مما كان متوقعًا في البداية في الربع الأول من عام 2024. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الفكرة، إلى جانب علامات ضعف الطلب في الصين، إلى إبقاء أسعار النفط منخفضة.

ومع ذلك، قد تشهد أسعار النفط الخام بعض الراحة على المدى القريب وسط تزايد التفاؤل بشأن التخفيضات المبكرة لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. ومن المتوقع أن توفر بيانات الوظائف غير الزراعية المقرر صدورها يوم الجمعة المزيد من الإشارات على مسار أسعار الفائدة. كما أعطى ضعف الدولار بعض القوة لأسعار النفط.

وقال محللو بنك الكومنولث الأسترالي، في مذكرة للعملاء، تقدم النفط مع دخول السفينة الحربية الإيرانية إلى البحر الأحمر مما يزيد من التوترات. وذكروا بأن أسعار النفط ارتفعت يوم الثلاثاء بعد أن أرسلت إيران سفينة حربية إلى البحر الأحمر ردًا على إغراق البحرية الأمريكية ثلاثة زوارق للحوثيين خلال عطلة نهاية الأسبوع، مما زاد من التوترات الإقليمية مع استمرار السفن في تجنب الممر المائي الرئيسي.

وارتفع خام برنت فوق 78 دولارًا للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 5٪ خلال الجلسات الثلاث السابقة، مع اقتراب خام غرب تكساس الوسيط من 73 دولارًا. وقالت البحرية الأمريكية إنها تعرضت لإطلاق نار أثناء استجابتها لنداء استغاثة من سفينة في البحر الأحمر، مما أدى إلى غرق الزوارق الثلاثة. ورداً على ذلك.

وتأتي مكاسب النفط الخام في أعقاب أول انخفاض سنوي منذ عام 2020، بعد عام مضطرب هيمنت عليه المخاوف بشأن زيادة الإنتاج خارج أوبك + وتباطؤ نمو الطلب. وقد تم تعويض ذلك من خلال عوامل صعودية بما في ذلك الحربين في غزة وأوكرانيا، ومؤشرات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة الوساطة المالية فيليب نوفا بي تي إي، في سنغافورة، في إشارة إلى البحر الأحمر: «من المتوقع أن توفر التوترات الجيوسياسية المستمرة الدعم للأسعار». «وإن التعافي في الصين هو أيضًا مصدر قلق لتجار النفط حتى عام 2024».

ودفعت الأسهم الصينية الأسهم الآسيوية للانخفاض في أول يوم تداول من العام بعد بيانات المصانع الأضعف من المتوقع وخطاب الرئيس شي جين بينغ الذي أشار إلى الرياح المعاكسة التي تواجه الاقتصاد. وستدخل التخفيضات الأخيرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها حيز التنفيذ هذا الربع، ومن الممكن بعد ذلك تمديدها أكثر. ويشعر التجار بالقلق بشكل عام من تعهد أوبك+ في 30 نوفمبر بخفض الإنتاج بشكل أكبر، ويظلون متشككين في تنفيذه.

وفي امدادات النفط الروسي للسوق الأسيوي، بدأت واردات الهند من النفط الخام من روسيا تتراجع بسبب مشكلات الدفع، وظلت واردات الهند من النفط في ديسمبر من روسيا هي الأدنى منذ يناير، وعلى الرغم من التحديات، تظل موسكو أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند.

وانخفضت واردات الهند من النفط الخام من روسيا، أكبر مورد لها، في ديسمبر إلى أدنى مستوياتها منذ يناير 2023، حيث لم تتمكن ست ناقلات تحمل نفط سوكول من التسليم بسبب مشاكل في الدفع وسط تشديد العقوبات، وفقًا لشركة استخبارات البيانات «كبلر». وبعد ارتفاعها إلى مستوى قياسي بلغ 2.15 مليون برميل يوميا في مايو، تقلبت واردات النفط من روسيا هبوطا، وشهدت انخفاضا حادا بين نوفمبر وديسمبر إلى 1.48 مليون برميل يوميا في الشهر الماضي، وفقا لبيانات كبلر.

وتأخرت شحنات خام سوكول الروسي إلى شركة النفط الهندية بسبب مشاكل في السداد، مما اضطر أكبر شركة لتكرير النفط في الهند إلى السحب من مخزوناتها وشراء المزيد من النفط من الشرق الأوسط. وشركة النفط الهندية هي شركة التكرير الحكومية الوحيدة التي أبرمت صفقة سنوية لشراء مجموعة متنوعة من الخامات الروسية، بما في ذلك سوكول، من شركة النفط الروسية الكبرى روسنفت. وقالت المصادر إن نفط سوكول يتم توريده إلى شركة النفط الهندية من خلال شركة سخالين1- المحدودة، وهي وحدة تابعة لروسنفت. وتقوم شركات التكرير الحكومية الهندية بتسوية تجارة النفط مع روسيا بالدرهم الإماراتي بعد أن نصحتها الحكومة بعدم استخدام اليوان الصيني، على الرغم من أن شركات التكرير الخاصة لا تزال تدفع باليوان بسبب عدم وجود بدائل.

وقالت مصادر، إن مدفوعات شركة النفط الهندية مقابل نفط سوكول تعطلت لأن شركة سخالين1- المحدودة لم تتمكن من فتح حساب لدى أحد البنوك في الإمارات العربية المتحدة لقبول المدفوعات بالدرهم. وأظهرت بيانات الشحن أنه كان من المفترض أن تتسلم شركة النفط الهندية ست شحنات من سوكول في الفترة من أواخر نوفمبر إلى ديسمبر. وشمل ذلك الناقلة ان اس سينتشري، التي تم وضعها تحت العقوبات الأمريكية الشهر الماضي.

وتظهر البيانات أن هذه الشحنات تطفو الآن في الغالب حول الهند وسريلانكا بينما تتجه الناقلة ان اس سينتشري نحو سنغافورة. وقال أحد المصادر: «المورد لديه نية تسليم النفط الخام. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل قريبا». وبرزت الهند كأكبر مشتر للنفط الروسي المنقول بحرا منذ تراجع العملاء الأوروبيين بعد الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي. وأبلغت وزارة النفط الهندية لجنة برلمانية أن شركات النفط الحكومية تواجه تحديات في دفع ثمن النفط الروسي لأنه لا تستطيع جميع البنوك الهندية معالجة المدفوعات بالدولار الأمريكي مقابل النفط الروسي، وفقًا لتقرير تم تقديمه إلى البرلمان الأسبوع الماضي. وتشتري شركات التكرير الهندية النفط الروسي على أساس التسليم لأن العقوبات الغربية تفرض تحديات في ترتيب السفن والتأمين والمدفوعات. وفي العام الماضي أنشأت الهند آلية لدفع ثمن الواردات بالروبية بما في ذلك النفط الخام. ومع ذلك، أعرب الموردون عن قلقهم بشأن إعادة الأموال إلى الوطن والتكاليف المرتفعة المرتبطة بتحويل الأموال إلى جانب مخاطر تقلبات أسعار الصرف، حسبما أبلغت الوزارة اللجنة البرلمانية. وأضافت أن الموردين طلبوا من شركة النفط الهندية تحمل تكاليف معاملات إضافية لقبول المدفوعات بالروبية. وأبلغت الوزارة اللجنة أيضًا أن شركات التكرير الهندية تلتزم بالحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارًا والذي فرضته دول مجموعة السبع على النفط في الموانئ الروسية.

«صراع الشرق» قد يهدد الإمدادات ويدفع بسعر النفط إلى 100 دولار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن تنخفض أسعار البنزين في الولايات المتحدة الأميركية، في عام 2024، للعام الثاني على التوالي، وفقًا لتوقعات شركة جاسبادي، التي كانت لديها توقعات لعام 2023 والتي أثبتت دقتها بشكل مخيف، وأن يبلغ متوسط أسعار البنزين في الولايات المتحدة 3.38 دولارات للغالون في عام الانتخابات الرئيسي 2024.

وسيمثل ذلك تحسنًا كبيرًا عن متوسط عام 2023 البالغ 3.51 دولارات للغالون، وانخفاضًا أكبر من متوسط عام 2022 البالغ 3.95 دولارات حيث ارتفعت أسعار البنزين إلى مستويات قياسية في ذلك العام، حيث أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إحداث صدمة عالمية.

وتتوقع أن ينخفض استهلاك الأميركيين نحو 32 مليار دولار أقل على الوقود مما كانوا عليه في عام 2023، ومبلغ 79 مليار دولار أقل مما كانت عليه في عام 2022. وقال باتريك دي هان، رئيس تحليل النفط في جاسبادي، في مقابلة تلفزيونية عبر الهاتف: «يجب أن يمثل العام المقبل مسيرة مستمرة نحو ما يعتبره معظم الأميركيين أسعارًا طبيعية عند المضخة». وتبشر التوقعات بالخير بالنسبة للمستهلكين، الذين ما زالوا حساسين للغاية للتقلبات في تكاليف المعيشة، وخاصة في محطات الوقود. كما أنه يوفر سببًا للتفاؤل الحذر بشأن خوض البيت الأبيض معركة شاقة في محاولة لبيع رسالته الاقتصادية للجمهور المتشكك.

ومن شأن أسعار البنزين الرخيصة أن تمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي مجالاً أوسع في سعيه لتحقيق هبوط هادئ نادر للاقتصاد الأميركي من خلال ترويض التضخم دون البدء في الركود. ويراقب بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر البنزين عن كثب، لكنه لا يتم تضمينه في مقياس التضخم «الأساسي».

وقال دي هان: «ربما لا تزال أسعار البنزين مرتفعة بعض الشيء، ولكن بالنظر إلى نمو الأجور، فإن الأمر يتطلب قدرا أقل من العمل الشاق الذي يقوم به الأميركيون لدفع ثمن هذا الغالون من البنزين». ولا تتوقع شركة جاسبادي أن يصل متوسط أسعار ا البنزين إلى 4 دولارات للغالون في أي شهر من العام المقبل. ومن المتوقع أن يصل المتوسط الوطني الشهري إلى 3.67 دولارات أميركيًا في مايو وينخفض إلى 2.99 دولارًا أميركيًا بحلول ديسمبر 2024.

وفي مواجهة المشهد الجيوسياسي الصعب، تشعر شركة جاسبادي بالتفاؤل بشأن توقعات الأسعار لعام 2024 لسبب واحد رئيسي هو أن أميركا قوة كبيرة في مجال الطاقة. وتسير الولايات المتحدة على قدم وساق لضخ كميات من النفط أكبر من أي دولة أخرى على الإطلاق، وفقًا لستاندرد آند بي جلوبال. وفي الشهر الماضي، بلغ إنتاج النفط الأميركي الأسبوعي 13.2 مليون برميل يوميا، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية. وهذا أعلى بقليل من الرقم القياسي الذي سجل في عهد دونالد ترمب والذي بلغ 13.1 مليونًا والذي تم تسجيله في أوائل عام 2020 قبل أن تؤدي أزمة كوفيد - 19 إلى انهيار الإنتاج والأسعار. وقد ساعد ذلك في السيطرة على أسعار النفط الخام والبنزين.

ويثير إنتاج النفط الأميركي الضخم، قلق علماء المناخ ويقوض الحجة القائلة بأن الرئيس جو بايدن شن حربًا على الطاقة الأميركية. كما أنها توفر حماية للمستهلكين ضد عالم خطير يبدو أنه على بعد عنوان واحد فقط من ارتفاع أسعار البنزين. وقال دي هان: «إن إنتاج الولايات المتحدة كميات قياسية من النفط الخام يترجم إلى انخفاض المخاطر». وقفزت أسعار النفط لفترة وجيزة في وقت سابق من هذا الشهر بعد أن أوقفت شركة بريتيش بتروليوم شحن النفط عبر البحر الأحمر بسبب سلسلة من الهجمات على السفن من قبل المسلحين الحوثيين من اليمن.

وعلى الرغم من أن أسعار النفط هدأت بسرعة، إلا أن الضرر وقع على المستهلكين. وارتفع متوسط السعر الوطني للبنزين العادي إلى نحو 3.13 دولارات للغالون، وفقًا لجمعية السيارات الأميركية. وهذا أعلى من أدنى مستوى له مؤخرًا عند 3.07 دولارات. وفي ديسمبر 2022، توقعت جاسبادي أن يبلغ متوسط أسعار البنزين 3.49 دولارات للغالون في عام 2023. وكانت هذه التوقعات تقريبًا دقيقة، حيث بلغ متوسط أسعار البنزين الفعلية 3.51 دولارات للغالون حتى الآن هذا العام. وبطبيعة الحال، مثل أي توقعات، فإن هذه الدعوة لخفض أسعار البنزين في عام 2024 قد تكون خاطئة في أي من الاتجاهين. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي التباطؤ المفاجئ في الاقتصاد الأميركي إلى استنزاف الطلب ودفع أسعار البنزين إلى الهبوط، ولكن على حساب فقدان الوظائف.

وبدلاً من ذلك، فإن تصعيد الصراع في الشرق الأوسط قد يهدد إمدادات الطاقة ويدفع سعر النفط إلى الارتفاع نحو 100 دولار للبرميل، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين. وقال دي هان من جاسبادي إن إحدى القضايا الرئيسة التي تجعله مستيقظًا في الليل هي قدرة المصافي المحدودة في أميركا. وأدت الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك موجات الحر، في بعض الأحيان إلى توقف مصافي التكرير القديمة عن العمل، مما يحد من إمدادات البنزين. وقد كانت هذه مشكلة كبيرة بشكل خاص على الساحل الغربي، حيث لا يتطلب الأمر سوى انخفاض مصفاة واحدة حتى ترتفع الأسعار.

وكما هو الحال دائمًا، هناك خطر آخر مرتبط بالطقس وهو التهديد بحدوث إعصار كبير يستهدف مصافي ساحل الخليج. وقال دي هان: «لا تعرف أبدًا متى سيأتي (إعصار) كاترينا أو هارفي الذي سيلحق أضرارًا جسيمة بساحل الخليج المنخفض». وانخفضت العقود الآجلة للبنزين الأميركي إلى أدنى مستوى لها في عامين في ديسمبر بعد أن أعلنت إدارة معلومات الطاقة عن زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات وقود السيارات. وذكرت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البنزين ارتفعت بمقدار 5.4 ملايين برميل إلى 223.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من ديسمبر، وهي أكبر زيادة خلال شهرين.

وجاءت الزيادة الكبيرة في المخزون مع قيام مصافي التكرير، العائدة من الصيانة الموسمية، برفع معدلاتها بنسبة 0.7 نقطة مئوية إلى 90.5 % من الطاقة الإجمالية، لكن الطلب جاء أقل من التوقعات. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن المنتج المعروض من بنزين المحركات، وهو مقياس الطلب من قبل إدارة معلومات الطاقة، ارتفع بنسبة 3 % الأسبوع الماضي إلى 8.46 ملايين برميل يوميًا. وكانت تلك أول زيادة في الطلب منذ أربعة أسابيع، لكنها لا تزال أقل من المتوسط الموسمي لعشر سنوات بنسبة 2.5 %.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن متوسط الطلب الأسبوعي على البنزين بلغ نحو تسعة ملايين برميل يوميا في الفترة من أبريل إلى سبتمبر العام الماضي. ومن المفترض أن تؤدي الزيادة الكبيرة إلى مزيد من الضغط الهبوطي على أسعار البنزين في المضخات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مع وصول المتوسط الوطني إلى أدنى مستوياته منذ أوائل يناير.

كما أثرت المخاوف بشأن ارتفاع مخزونات البنزين على أسعار النفط الخام العالمية. ويمثل استهلاك البنزين في الولايات المتحدة نحو 9 % من الطلب العالمي على النفط. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت والنفط الخام الأميركي إلى أدنى مستوياتها منذ يونيو بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة بشأن التخزين، على الرغم من الانخفاض الأكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأميركية.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري لشهر نوفمبر، إن نمو الطلب على النفط كان مدعوما من «مجموعة ضيقة من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بقيادة الصين» في عام 2023 - لكنها توقعت تباطؤا حادا للعالم في عام 2024 مع وجود فائض في الأفق، حتى مع تخفيضات الإمدادات الأعمق والأطول أمدا من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بقيادة روسيا. وشكلت الصين 75 % من الزيادة في الطلب العالمي هذا العام، وفقا لوكالة الطاقة الدولية. والآن يتراجع انتعاش ما بعد كوفيد في ثاني أكبر اقتصاد، في وقت تبدو فيه آفاق النمو العالمي قاتمة، وتغمر تخمة النفط الخام، خاصة من المنتجين من خارج أوبك، السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل مطرد. فيما تقترب الصادرات الأميركية من مستوى قياسي يبلغ 6 ملايين برميل يوميا. يتجه النفط نحو تراجعه الأسبوعي السابع، وهي أطول سلسلة خسائر له منذ عام 2018.

وقال لي ران، محلل سوق النفط الصيني في معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة البترول الوطنية الصينية، متحدثاً على هامش مؤتمر في بكين: «إن نمو الطلب على النفط هذا العام بأكثر من 10 % لن يتكرر أبداً». وتتوقع «سي ان بي سي» أن يعود الطلب الصيني إلى مستويات 2019. وقال لي إن وقود الطائرات قد يشهد أقوى نمو بين المنتجات النفطية، لكن تباطؤ الاقتصاد سيؤثر على البنزين والديزل.

ويتجه السائقون في الصين إلى التحول نحو البيئة بأعداد كبيرة، إذ شكلت السيارات الكهربائية ربع إجمالي مبيعات سيارات الركاب الجديدة هناك في عام 2022، وهو الرقم الذي ارتفع إلى ما يقرب من 38 % من الإجمالي في أكتوبر. وقال لين بي، محلل شركة ريستاد إنرجي، إن الشركة تتوقع أن ينمو البنزين بنسبة أقل بقليل من 4 %، مع ارتفاع الديزل بنسبة 5 %، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انتعاش قطاع البناء - لكن وقود الطائرات سيقفز بنسبة 33 % مع عودة السفر الدولي.

واستقرت أسعار البنزين لشهر يناير في بورصة نايمكس على انخفاض بمقدار 33 نقطة عند 2.1550 دولارًا للغالون، وانخفضت أسعار الديزل لشهر يناير بمقدار 4.49 سنتًا ليستقر عند 2.6239 دولار للغالون. ولاحظ تقرير منظمة أوبك الصادر في ديسمبر الماضي، مستطلعاً أداء نوفمبر، انخفاض هوامش أرباح مصافي التكرير في ساحل الخليج الأميركي حيث شوهدت خسائر في جميع أنحاء البرميل، باستثناء زيت الغاز. واستمرت فروق أسعار البنزين في الولايات المتحدة في الانخفاض الموسمي. وقد أثر هذا، إلى جانب ارتفاع إنتاج منتجات المصافي بعد الانتهاء من عمليات الصيانة الثقيلة، على اقتصاديات التكرير في ساحل الخليج الأميركي.

النفط يقفز 2 % في أولى جلسات العام الجديد .. تفاؤل ببيانات الطلب

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما جيدا في بداية تعاملات العام الجديد بفعل التفاؤل ببيانات الطلب في ضوء توقعات بتحفيز اقتصادي صيني.

وذكر بنك أوف أمريكا في توقعاته للطاقة لعام 2024 أن «أوبك» خفضت إنتاجها منذ عام 2022 ومن المرجح أن تستمر في القيام بذلك، ما يقدم مزيدا من الدعم لأسعار النفط، بينما تتجه الإدارة الأمريكية إلى إعادة ملء احتياطيها النفطي الاستراتيجي بمجرد انخفاض الأسعار إلى 72 دولارا للبرميل.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن هناك مخاوف من انخفاض الطلب وارتفاع العرض من خارج «أوبك»، مشيرين إلى أن منتجي النفط الخام الأمريكي فاجأوا الجميع العام الماضي بإضافة مليون برميل إلى إنتاجهم اليومي.

وأشار المحللون إلى أنه ربما تكون حصة «أوبك» في الإجمالي العالمي قد انخفضت بسبب التخفيضات، لكنها لا تزال قوية عند 27 في المائة من الإجمالي.

وأكدوا أنه في اجتماعهم الأخير في أوائل ديسمبر الماضي اتفق منتجو «أوبك+» على خفض إنتاجهم المشترك من النفط الخام إلى نحو 2.2 مليون برميل يوميا على أن تتحمل السعودية الجزء الأكبر منها.

وأضاف المحللون: «يبدو أن المستوى الحالي للطلب على النفط يمثل تحديا أيضا وعندما وافقت (أوبك+) على تخفيضات الإنتاج الأوسع، تجاهل التجار ذلك أولا، لأنهم توقعوا ذلك، وثانيا، لأن العرض العالمي بدا وفيرا جدا».

وفي هذا الإطار، أوضح سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، أن زيادة الإنتاج من خارج تحالف «أوبك+» تؤثر حاليا في السوق، ولكنه تأثير مؤقت، مضيفا أن «تقييم الأثر البيئي كان مخطئا من قبل، خاصة هذا العام، حيث استمر في التنبؤ بانخفاضات شهرية في إنتاج النفط الصخري الأمريكي في حين سجل هذا الإنتاج نموا في الواقع، ومع ذلك فبالتمسك بالواقع، فإن التحسينات في الإنتاجية ليست بالضبط في عالم اللانهائي وهناك حدود وسقف لذلك».

وأفاد بأن «أوبك» ستظل عنصر توازن السوق رغم النمو المستمر في إنتاج الولايات المتحدة، لافتا إلى أن اليقين يغيب عن السوق، حيث كان الطلب على النفط مفاجئا وإيجابيا، نافيا ما أعلنته شركة بريتيش بتروليوم في وقت سابق من أن ذروة الطلب قد جاءت ثم انتهت في عام 2019.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات: إن «أوبك» تراهن بقوة على تعافي الطلب إلى مستويات أقوى من نمو العرض، وبالتالي تعود قوة الأسعار ويتعزز الاستثمار وربما تكون حصتها في الإجمالي العالمي قد انخفضت بسبب التخفيضات لكنها لا تزال قوية إلى حد كبير عند 27 في المائة من الإجمالي.

وأشار إلى أن دول «أوبك» تتمتع بميزات نسبية في الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية فضلا عن كونها منتجا مرنا ولديها طاقة فائضة تبلغ نحو خمسة ملايين برميل يوميا وقد تقرر أو لا تقرر استخدامها إذا دعت الحاجة طبقا لظروف السوق ومعطياته.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن عقوبات الحظر النفطي وسقف الأسعار على الإنتاج الروسي ما زالت تؤثر بقوة في السوق، مبينا أن انخفاض واردات الهند من النفط الخام من روسيا وهي أكبر مورد لها في ديسمبر الماضي إلى أدنى مستوياتها منذ يناير من العام الماضي 2023، حيث لم تتمكن ست ناقلات تحمل نفط «سوكول» من التسليم بسبب مشكلات في الدفع وسط تشديد العقوبات، وذلك وفقا لشركة استخبارات البيانات «كبلر».

وأوضح أنه -بحسب كبلر- وبالنسبة لعام 2023 بأكمله، زادت واردات الهند النفطية من روسيا بأكثر من الضعف على أساس سنوي لتصل إلى 1.79 مليون برميل يوميا في حين تقلصت واردات الهند من ثاني أكبر مورد للعراق بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 908 آلاف برميل يوميا.

بدورها، قالت جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان: إن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن يعوض نمو الإنتاج من الدول غير الأعضاء في «أوبك» التخفيضات المستمرة في إنتاج «أوبك» ما يساعد في الحفاظ على سوق النفط العالمية المتوازنة نسبيا في العام الحالي الجديد.

ونقلت عن بنك جولدمان ساكس توقعه بأن ارتفاع الطاقة الإنتاجية الاحتياطية لدى «أوبك+» قد يحد من احتمال ارتفاع السعر وعلاج أي صدمة غير متوقعة، لافتة إلى أنه على خلفية المخاوف المستمرة بشأن الركود المحتمل ترى بنوك دولية أن احتمالية ارتفاع أسعار النفط بشكل غير متوقع أكبر بكثير من احتمالية الانخفاض.

وفيما يخص الأسعار، قفز النفط بأكثر من 2 في المائة أمس في الجلسة الأولى في العام الجديد، وسط مخاوف من تعطل محتمل للإمدادات من الشرق الأوسط بعد الهجوم الأحدث على سفينة حاويات في البحر الأحمر وكذلك مع الآمال في ارتفاع الطلب الصيني.

وخلال التعاملات أمس، ارتفع خام برنت 1.58 دولار بما يعادل 2 في المائة إلى 78.62 دولار للبرميل.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 73.21 دولار للبرميل، بزيادة 1.56 دولار أو 2.2 في المائة.

وتوقع اقتصاديون ومحللون في استطلاع لـ«رويترز» أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.56 دولار للبرميل هذا العام، بارتفاع طفيف عن المتوسط في 2023 الذي بلغ 82.17 دولار، مع توقع أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى كبح الطلب. ومع ذلك، يمكن أن تستفيد الأسعار من التوترات الجيوسياسية.

وقال ليون لي المحلل لدى سي.إم.سي ماركتس في شنغهاي: «قد يتأثر سعر النفط بتفاقم الوضع في البحر الأحمر مطلع الأسبوع وموسم ذروة الطلب خلال رأس السنة الصينية» في أوائل فبراير.

ومن الممكن أن يؤدي اتساع رقعة الصراع في غزة إلى إغلاق ممرات مائية حيوية لنقل إمدادات النفط.

وأظهرت بيانات لتتبع السفن أن أربع ناقلات على الأقل تحمل الديزل ووقود الطائرات من الشرق الأوسط والهند إلى أوروبا تبحر عبر طريق أطول حول إفريقيا لتجنب البحر الأحمر.

وفي الصين، أظهرت بيانات حكومية الأحد أن توقعات المستثمرين بإجراءات تحفيز اقتصادي جديدة زادت بعد انكماش التصنيع للشهر الثالث في ديسمبر.

ومن شأن أي تحفيز من هذا القبيل للنمو الاقتصادي أن يعزز الطلب على النفط ويدعم أسعار الخام.

ومع ذلك، أظهر تقرير للقطاع الخاص أمس نموا الشهر الماضي، وذلك رغم تراجع ثقة أصحاب المصانع في توقعات 2024 مقارنة بنوفمبر.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 78.44 دولار للبرميل الجمعة، و80.31 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني انخفاض على التوالي وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.23 دولار للبرميل.

بطاقة 7200 ميجاواط .. طرح 4 مشروعات توليد كهرباء للمنافسة الاقتصادية

أفصحت الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس)، عن طرحها للمنافسة أربعة مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية بنظام الإنتاج المستقل، بطاقة إجمالية تبلغ (7200) ميجاواط. وتتوزع هذه المشروعات على محطتي رماح (1) ورماح (2) في المنطقة الوسطى، ومحطتي النعيرية (1) والنعيرية (2) في المنطقة الشرقية، بطاقة إنتاجية تبلغ (1800) ميجاواط لكل محطة، وستعمل جميع هذه المحطات بتقنية الدورة المركبة، بالغاز الطبيعي، مع جاهزيتها لبناء وحدات لالتقاط الكربون.

وأشارت الشركة إلى أن هذه المشروعات تأتي تماشيا مع مبادرة «السعودية الخضراء» وطموح المملكة للوصول إلى الحياد الصفري لغازات الاحتباس الحراري من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون بحلول عام 2060 أو قبل ذلك عند نضج وتوفر التقنيات اللازمة، كما أن هذه المشروعات تأتي امتدادا لجهود وزارة الطاقة الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية «المملكة 2030»، المتمثلة في الإسهام في رفع كفاءة توليد الكهرباء، وخفض التكاليف من خلال تنويع مصادر إنتاج الطاقة، وإزاحة الوقود السائل، وصولا إلى مزيج الطاقة الأمثل المستخدم لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة والغاز بنسبة 50 في المائة لكل منهما.

وبينت الشركة أنه يمكن للمهتمين والراغبين الاطلاع على موعد تلقي طلبات الاستثمار في المشروعات بزيارة الموقع الإلكتروني.

الهند تتجه للسعودية بعد انخفاض مشترياتها من النفط الروسي في ديسمبر

الاقتصادية

أظهرت بيانات وكالات تتبع السفن أن الهند زادت وارداتها من النفط السعودي في ديسمبر، إذ دفعت مشاكل السداد مشترياتها من النفط الروسي إلى أدنى مستوى في 11 شهرا، مع توجه خمس شحنات على الأقل من خام سوكول إلى مواقع أخرى.

وقالت مصادر لـ«رويترز» الشهر الماضي إن مؤسسة النفط الهندية، التي كان من المقرر أن تحصل على خام سوكول، اضطرت إلى السحب من مخزونها والشراء من الشرق الأوسط لتعويض النقص.

وتعد مؤسسة النفط الهندية الشركة الوحيدة التي تديرها الدولة والتي أبرمت صفقة سنوية لشراء مجموعة متنوعة من الخامات الروسية، بما في ذلك سوكول، من شركة النفط الروسية الكبيرة روسنفت.

وانخفضت واردات الهند النفطية من روسيا في ديسمبر بما يتراوح بين 16 و22 في المائة، وفقا لحسابات رويترز استنادا إلى بيانات من وكالتي تتبع التدفقات فورتيكسا وكبلر وبورصة لندن.

ومع ذلك، أظهرت بيانات من كبلر وفورتكسا أن واردات الهند من النفط السعودي ارتفعت بنحو أربعة في المائة.

وتظهر بيانات بورصة لندن انخفاض واردات الهند الشهرية من النفط الروسي بنسبة 22 في المائة إلى 1.21 مليون برميل يوميا في ديسمبر، في حين تظهر بيانات كبلر انخفاضا بنسبة 16 في المائة إلى 1.39 مليون برميل يوميا.

«توتال» تبدأ المرحلة الثانية من تطوير حقل نفط «ميرو» البرازيلي

الاقتصادية

قالت شركة «توتال إنيرجيز» الفرنسية، أمس، إنها بدأت المرحلة الثانية من تطوير حقل نفط يقع قبالة ساحل البرازيل.

وأعلنت الشركة البدء في إنتاج النفط الخام بحقل نفط «ميرو» في منطقة امتياز ليبرا، الواقعة على بعد أكثر من 180 كيلومترا قبالة ساحل ريو دي جانيرو في منطقة حوض سانتوس ما قبل الملحية.

جدير بالذكر أن المرحلة الثانية من تطوير حقل النفط، «ميرو 2»، كانت قد تمت الموافقة عليها في 2019. وبعد إطلاق المرحلة الثانية «ميرو 2»، من المنتظر أن تصل الطاقة الإنتاجية لحقل ميرو إلى 410 آلاف برميل في اليوم.

كما توجد مرحلتان إضافيتان للتطوير بطاقة 180 ألف برميل يوميا لكل مرحلة، وهما «ميرو 3» و«ميرو 4»، وهما قيد الإنشاء حاليا، ومن المتوقع بدء تشغيلهما بحلول عام 2025، بحسب «الألمانية».

ومن المتوقع أن يصل إنتاج حقل ميرو بكامل طاقته، إلى أكثر من 100 ألف برميل في يوميا، من حصة «توتال إنيرجيز».

يأتي ذلك في وقت بدأت فيه شركة بتروبراس البرازيلية إنتاج النفط من حقل ميرو البحري، وهو ثالث أكبر حقل في البلاد، بعد عمليات تطوير المرحلة الثانية، وعقب وصول السفينة «فبسو سبتيبا» إلى المياه المحلية.

وكانت الشركة البرازيلية قد أبرمت تعاقدا مع شركة «إس بي إم أوف شور» المالكة للسفينة عام 2019، في عقد مدته تصل إلى 22 عاما ونصف العام، لتأجير وتشغيل السفينة.

يضيف تشغيل المرحلة الثانية من حقل ميرو النفطي (ميرو2-) من قبل شركة بتروبراس البرازيلية، نحو 140 ألف برميل من النفط الخام يوميا للبلاد.

وتضيف المرحلتان الثالثة والرابعة (ميرو3- وميرو4-) -تحت التطوير حاليا- نحو 180 ألف برميل يوميا لكل منهما، عند بدء الإنتاج المتوقع خلال العام المقبل (2025).

أوغندا تؤجل خططها لاحتكار استيراد المنتجات البترولية بعد رفض كيني الاقتصادية

أجلت أوغندا خططها لاحتكار استيراد المنتجات البترولية، حسبما أفادت تقارير صحافية أمس، نقلا عن إيرين باتيبي، السكرتيرة الدائمة لوزارة الطاقة وتنمية المعادن في أوغندا.

وقالت وكالة «بلومبيرج» للأنباء، إن شركة النفط الوطنية الأوغندية تعتزم أن تكون المستورد الوحيد بشراء جميع الإمدادات من شركة «فيتول جروب» للطاقة، ولكن جارتها كينيا لم تصدر بعد أي رخصة استيراد لشركاتها المحلية.

وستواصل شركات تسويق النفط الأوغندية استيراد المنتجات البترولية من خلال الشركات التابعة لكينيا حتى يتم حل المشكلة.

يشار إلى أن هيئة تنظيم الطاقة والبترول الكينية رفضت حتى الآن منح رخصة استيراد لشركة النفط الوطنية الأوغندية، قائلة إنها تفتقر إلى العدد المطلوب من محطات البيع بالتجزئة أو المستودعات داخل الدولة الإفريقية غير الساحلية.

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي وكينيا وقعا اتفاقا تجاريا وصفه الرئيس الكيني بـ«التاريخي»، هو الأول من نوعه منذ 2016 بين الاتحاد وبلد من القارة الإفريقية، حيث تسعى بروكسل إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية.

ويضمن اتفاق الشراكة الاقتصادية هذا الذي كان قيد التفاوض منذ نحو عشرة أعوام، وأبرم في يونيو للمنتجات الكينية نفاذا إلى السوق الأوروبية بلا رسوم أو حصص مقيدة في مقابل تخفيضات في التعريفات على المنتجات الأوروبية الموجهة إلى بلدان إفريقيا الشرقية.

وقال الرئيس الكيني وليام روتو خلال مراسم التوقيع في العاصمة الكينية نيروبي أخيرا، التي جرت بحضور رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، «هي بداية شراكة تاريخية في سبيل تحول تاريخي».

وعدت فون دير لايين أن هذه الشراكة «مربحة للجميع»، داعية بلدانا أخرى في شرق إفريقيا إلى الانضمام إلى الاتفاق.

وقالت «نفتح صفحة جديدة في علاقتنا الوطيدة جدا وينبغي أن تنصب الجهود الآن على تنفيذ» الاتفاق.

وبات ينبغي الآن لكل من البرلمان الكيني والأوروبي التصديق على النص، الذي عده المجلس الأوروبي الأسبوع الماضي «الشراكة الاقتصادية الأكثر طموحا»، التي تبرم مع بلد نام.

مستوى قياسي لعدد أنظمة الطاقة الشمسية الجديدة في ألمانيا خلال 2023

الاقتصادية

سجل عدد أنظمة الطاقة الشمسية الجديدة لتوليد الكهرباء والحرارة في ألمانيا مستوى قياسيا غير مسبوق في العام الماضي.

وذكرت الرابطة الاتحادية لصناعة الطاقة الشمسية «بي إس دبليو» في برلين اليوم أن عدد محطات الطاقة الشمسية الجديدة التي تم تركيبها في 2023 تجاوز مليون محطة، كان منها نسبة كبيرة من المحطات المعروفة باسم محطات الشرفات حيث وصل عدد هذه الأجهزة المثبتة في الشرفات والتي تم تشغيلها حديثا في ألمانيا في العام الماضي إلى قرابة 270 ألف جهاز أي ما يعادل أربعة أمثال عددها في عام 2022. وقالت الرابطة إن الوكالة الاتحادية للشبكات أفادت بأنه تم حديثا تشغيل أنظمة مركبة على الأسطح والساحات المفتوحة لتوليد الكهرباء من ضوء الشمس بطاقة قصوى بـ 14 جيجاواط بزيادة بنسبة 85 في المائة مقارنة بما كانت عليه في 2022. وذكرت الرابطة أن نصف أنظمة الطاقة الشمسية التي تم تركيبها حديثا في العام الماضي كانت من نصيب القطاع المنزلي، فيما وصلت نسبة الأنظمة المركبة حديثا في الساحات المفتوحة إلى 31 في المائة تقريبا ووصلت نسبة الأنظمة الجديدة المركبة على الأسطح التجارية إلى 18 في المائة تقريبا.

في الوقت نفسه، قال الرئيس التنفيذي للرابطة كارستن كورنيج إن « العدد الكبير من أنظمة الشرفات لم تزد نسبة إنتاجه عن 2 في المائة من إجمالي كمية الطاقة المولدة من أنظمة الطاقة الشمسية المركبة حديثا وذلك نظرا لضآلة القدرة الإنتاجية لأنظمة الشرفات».

وأوضحت الرابطة أن عدد أنظمة الطاقة الشمسية المركبة في ألمانيا يبلغ حاليا قرابة 3.7 مليون نظام، وأن هذه الأنظمة ولدت في العام الماضي ما يقرب من 62 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء أي ما يغطي نحو 12 في المائة من كمية الكهرباء المستهلكة في ألمانيا.

الممرات البحرية الخضراء .. شركات الشحن بين خطر ارتفاع التكاليف والإفلاس

هشام محمود من لندن

الاقتصادية

يمر الشحن البحري عبر المحيطات بلحظة تاريخية مفصلية، فالصناعة ككل تشهد أكبر تحول في استخدام الطاقة منذ أن تحولت من الفحم إلى النفط قبل عقود، لكن عملية التحول إلى الوقود الخالي من الكربون أو ما يعرف بالوقود المنخفض لا تزال تتسم بكثير من الفوضى.

وينقسم أصحاب السفن حول نوع الوقود الذي يجب أن يكون معيار الصناعة الجديدة، وسط تساؤلات مشروعة من قبلهم حول متى سيكون في قدرتهم استرداد الاستثمارات التي سيقومون بها لتحقيق الأهداف البيئية التي فرضتها الحكومات عليهم.

وتبلغ تكلفة الاستثمارات التي يجب أن تتضمنها السفن الجديدة نتيجة التعديلات المدخلة لجعل السفن ملائمة لأنواع الطاقة الجديدة المستخدمة والتغيرات التي ستجرى في البنية التحتية للموانئ، لتتماشى مع السفن الجديدة، وفقا لبعض التقديرات، ثلاثة تريليونات دولار على مدى العقود القليلة المقبلة.

وتستخدم معظم السفن التجارية العابرة للمحيطات في العالم البالغ عددها 60 ألف سفينة، زيت وقود ثقيل شبيه بالقطران، ووفقا للمنظمة البحرية الدولية وهي الجهة العالمية المنظمة لهذه الصناعة، فإن الشحن البحري في العالم مسؤول عن نقل ما يقرب من 90 في المائة من البضائع المتداولة عالميا.

وفي الوقت ذاته تتحمل الصناعة المسؤولية عما يقرب 3 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية سنويا.

لكن لماذا تصاب شركات النقل البحري خاصة الشركات الغربية العملاقة التي تتحكم في الصناعة بالقلق عند الحديث عن تحولها إلى أنواع أخرى من الوقود؟ ألا تجري عملية التحول في مجال الطاقة على قدم وساق في صناعة السيارات على سبيل المثال، إذ يقوم المصنعون ببناء مصانع للشركات الكهربائية والبطاريات.

هنا يوضح لـ«الاقتصادية» المهندس آر. أديسون نائب رئيس قسم العلاقات الدولية في الغرفة البريطانية للشحن، أسباب القلق بالقول «المتوسط العالمي لعمر المركبات على الطرق يبلغ 12 عاما، لكن متوسط عمر السفن الافتراضي يبلغ 25 عاما، وبناء سفن الحاويات الجديدة يمكن أن يكلف مئات الملايين من الدولارات، ومن ثم الخطأ في اختيار نوع الوقود يعني خسائر ضخمة، يمكن بسهولة أن تؤدي إلى إفلاس شركة الشحن التي تخطئ في الاختيار.

وأضاف قائلا «لذلك يوجد الآن اتجاه لدى شركات الشحن لطلب تصميم سفن تعمل بنوعين من الوقود، الميثانول على سبيل المثال، إضافة إلى وقود السفن التقليدي».

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فلا بد أن تكون الموانئ أيضا مجهزة لضمان تمويل السفن باحتياجاتها من أنواع الوقود الصديقة للبيئة وبأسعار تنافسية، لكن الميثانول الأخضر الذي تفضل بعض من شركات الشحن الدولية أن يكون هو الوقود المعياري الجديد في الصناعة، إنتاجه محدود وسعره مرتفع وأعلى بنسبة تراوح بين 50 إلى 100 في المائة من وقود السفن التقليدي.

وتتضح تفاصيل المعضلة عند معرفة أن شركة ميرسك عملاق الشحن البحري في العالم، التي قامت العام الماضي بتشغيل 15 في المائة من أسطول الخطوط الملاحية المنتظمة حول الكرة الأرضية، ستحتاج إلى مليون طن من الميثانول الأخضر سنويا لتشغيل السفن الجديدة.

لكن الإنتاج العالمي يبلغ نحو 30 ألف طن فقط، ولتأمين تلك الكمية وقعت اتفاقيات مع منتجي الميثانول في القطاع الخاص في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا إضافة إلى مصر.

لكن آخرين يفضلون تفادي المغامرة، ويفضلون طلب تصميم أو شراء سفن جديدة تعمل بالغاز الطبيعي المسال الذي ينبعث منه كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون ويتوفر بكميات أكبر من الميثانول الأخضر.

مع هذا، أشار لـ«الاقتصادية» الدكتور جيرمي آرثر أستاذ التجارة الدولية في جامعة شيفيلد، إلى أن التوصل إلى إجماع بين شركات الشحن البحري سيكون صعبا للغاية عندما يتعلق الأمر بنوع الطاقة المرجح أكثر استخدامها في السفن الجديدة.

وأوضح أن «المنظمة البحرية الدولية وهي الجهة التنظيمية التابعة للأمم المتحدة، وضعت هدفا لصناعة النقل البحري لخفض انبعاثات الكربون إلى النصف بحلول 2050 مقارنة بمستويات 2008، وبعض الشركات مثل ميرسك تخطط لامتلاك أسطول محايد للكربون بحلول 2040».

واستدرك «لكن هذا الطموح يبدو مبالغا فيه، لأن أصحاب السفن سيضخون استثمارات في سفن جديدة دون ضمانات بشأن توفر قدر معين من الأعمال، ووسط مخاوف من ارتفاع تكاليف التشغيل، ولذلك لن يكون هناك طاقة أخرى أكثر ودية ويسرا في التعامل معها مثل النفط».

هذا الوضع تحديدا هو ما دفع لإنشاء ما بات يعرف بممرات الشحن المحيطية الخضراء، علما بأن الفكرة وراء هذه الممرات هي أن تسافر سفن الشحن على طول الطرق البحرية باستخدام وقود منعدم الانبعاثات أو منخفض الانبعاثات، وللمساعدة في تحقيق ذلك تعمل الموانئ المشاركة في تلك الممرات على بناء مرافق تخزين جديدة للوقود الأخضر كبدائل للوقود التقليدي.

لكن نظرا لأنه لا يمكن تنفيذ تلك الفكرة في كل موانئ العالم في ذات الوقت، فكان لا بد من إنشاء تلك الممرات على نطاق محدود، ثم توسيع نطاقها لاحقا.

في سبتمبر من العام الماضي، أبحرت أول سفينة حاويات بين سنغافورة وميناء روتردام الهولندي أكبر الموانئ الأوروبية عبر هذا الممر الأخضر، وكانت السفينة التي أطلق عليها اسم «لورا ميرسك» تعمل بالميثانول.

من ناحيتها، ذكرت لـ«الاقتصادية» الدكتورة لورين ديفيد أستاذة الاقتصاد الدولي في جامعة لندن، أن «مفهوم الممرات الخضراء ولد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ كوب 26 المنعقد في جلاسكو في اسكتلندا 2021، ويسمى إعلان كلايدبانك الذي وافقت عليه 22 دولة ويتضمن التزاما بإنشاء ستة ممرات على الأقل بحلول منتصف هذا العقد».

وأضاف «في كوب 28 المنعقد في دبي في دولة الإمارات تم الإعلان عن ممرات جديدة، بما في ذلك ممر من الساحل الغربي لكندا إلى كوريا الجنوبية واليابان وواحد في منطقة الكاريبي، وآخر بين هيوستن في الولايات المتحدة وأنتويرب في بلجيكا».

لكن مزيدا من الممرات الخضراء حول العالم لا تحل مشكلة صناعة الشحن البحري من وجهة نظر البعض ومن بينهم المهندس إس. أن مادسلين عضو لجنة التطوير في اتحاد الموانئ البريطانية، فقناعته أن الممرات الخضراء مفهوم لا يزال في مرحلة النضج إلى حد ما ويركز حتى الآن في الأغلب على إظهار الجدوى الفنية والتنظيمية للشحن المنخفض أو صفري الكربون، فلماذا يكون من المنطقي توسيع نطاقه؟

وقال مادسلين لـ«الاقتصادية» إن «بعض الموانئ تواصل الاستعداد لتكون قادرة على تزويد السفن باحتياجاتها من الطاقة الجديدة، لكن من الواضح أن شركات بناء السفن تواجه تحديا كبيرا».

وبين أن «أرقام الصناعة تشير إلى أن 0.6 في المائة فقط من سفن الشحن حول العالم تعمل بالوقود البديل، و15 إلى 16 في المائة فقط من السفن المطلوبة حاليا ستعمل بالوقود المزدوج أو البديل».

وكشف مادسلين عن تشككه في أن تحظى ممرات الشحن الخضراء بالشعبية بين شركات الشحن العالمية، وقال إن «الوقود البديل باهظ الثمن، ورؤساء مجالس إدارات شركات الشحن البحري الرئيسة، وعلى الرغم من التصريحات الرنانة والداعمة للتغيير يخشون أن تجعل عملية التغير شركاتهم أقل ثراء، لذلك لن يحظى هذا التغيير بشعبية، فعملية إزالة الكربون من الشحن البحري معقدة ومكلفة على حد سواء».

لكن نبرة الشك تلك لا تنفي أن ممرات الشحن الخضراء حول العالم في تزايد، إذ ارتفعت من 21 إلى 44 في 2022، ويعتقد بعض الخبراء أن هذا العام سيكون محوريا بالنسبة للممرات الخضراء.

«أرامكو» السعودية و«رونغشنغ» الصينية تعتزمان تبادل حصص في مصافٍ للبتروكيماويات الشرق الأوسط

تعتزم «رونغشنغ» للبتروكيماويات الصينية، شراء حصة 50 في المائة في مصفاة «ساسرف» للبتروكيماويات، المملوكة بالكامل لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، في حين تنوي الأخيرة أيضاً شراء 50 في المائة في وحدة «نينغبو تشونغجين» الصينية، ولم يكشف عن مبلغ الصفقة.

وأعلنت «رونغشنغ» للبتروكيماويات، في بيان لبورصة شينزين الصينية، (الثلاثاء)، توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة السعودية لتنفيذ الصفقتَين.

وتقع مصفاة «ساسرف» في مدينة الجبيل الصناعية (شرق السعودية)، حيث تقوم بعملية تكرير النفط الخام وتحويله إلى منتجات بترولية لإمداد السوقَين المحلية والخارجية.

وتعالج النفط الخام وتحوله إلى مشتقات نفطية، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 305 آلاف برميل يومياً. وإذا تمت عملية الاستحواذ على حصة «ساسرف»، فسيكون ذلك أول استثمار من شركة صينية مملوكة للقطاع الخاص في أصول تكرير سعودية كبيرة.

وتعدّ «سينوبك» الحكومية العملاقة للتكرير هي حتى الآن الشركة الصينية الوحيدة التي تمتلك حصة في مصفاة في السعودية، وناقشت الشركتان توسع المصفاة السعودية وتطوير منتجاتها. وقالت «رونغشنغ» للبتروكيماويات إن قرار الاستثمار النهائي ينتظر الفحص الفني النافي للجهالة في «نينغبو تشونغجين» و«ساسرف» من المشترين من الطرفين.

وقالت «أرامكو» في مارس (آذار) من العام الماضي، إنها اتفقت للاستحواذ على حصة 10 في المائة في «رونغشنغ»، في استثمار مرتبط بصفقة توريد النفط الخام مدتها 20 عاماً مع شركة «تشجيانغ» للبتروكيماويات التي تسيطر عليها «رونغشنغ». وأبرمت «أرامكو» السعودية الصفقة في يوليو (تموز) بقيمة 3.4 مليار دولار.

المغرب يمنح تراخيص لمشروعات طاقة شمسية لتلبية التزاماته الدولية

الشرق الأوسط

يُسابق المغرب الزمن للوفاء بالتزامات البلاد الدولية المتعلقة بالبيئة والحد من الاعتماد على الطاقة، حيث بدأت السلطات في منح مزيد من التراخيص لمشروعات الطاقة الشمسية لزيادة حصة الكهرباء الخضراء المولدة من مصادر متجددة في مزيج الطاقة في المملكة.

وبحسب وكالة أنباء العالم العربي، اعتمد المغرب في 2009 استراتيجية طاقية وطنية تركز على تطوير الطاقة المولدة من مصادر متجددة وزيادة الكفاءة في مجال توليد الكهرباء، بهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة في المزيج الكهربائي إلى 52 في المائة بحلول 2030. وفي الآونة الأخيرة، منحت البلاد تراخيص لأكثر من 30 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً لإنتاج الطاقة الشمسية.

وفي هذا السياق، قال الخبير في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، عبد الصمد الملاوي، إن إصدار المغرب هذه الرخص يهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، لأن المغرب لديه مجموعة من الالتزامات الطاقية فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء الخضراء، أو المصادر المتجددة خصوصاً مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ولفت إلى أن المغرب وضع برنامجاً لرفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني بنسبة 52 في المائة في أفق 2030. وبعد 6 سنوات، لا تزال (هذه الحصة) في حدود 41 في المائة، وفق ما نقلت عنه وكالة أنباء العالم العربي وأضاف: «لذلك كان لا بد من تسريع نوافذ الاستثمار الجديدة في مجالات الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء الخضراء لتحقيق هذا الهدف».

وبحسب ملاوي، من المتوقع أن تنتج هذه المشروعات 350 ميغاواط من الكهرباء، وهو ما يعادل احتياجات أكثر من 350 ألف منزل. وأشار إلى أن من بين أسباب منح هذه التراخيص التزام المغرب في قمم المناخ بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 45.5 في المائة في أفق 2030.

وتابع: «350 ميغاواط ستمكن المغرب من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 2.5 مليون طن سنوياً». وأوضح ملاوي أن سبباً آخر وراء إصدار المغرب لهذه التراخيص؛ وهو أن المملكة أصدرت في فبراير (شباط) الماضي، قانوناً جديداً كإطار تنظيمي يسمح بالإنتاج الذاتي للكهرباء ذات الجهد العالي أو المنخفض، خلافاً للقانون السابق الذي كان يسمح فقط بالإنتاج الذاتي للكهرباء ذات الجهد المنخفض.

وأضاف: «هذه المشروعات جاءت دليلاً على ضرورة تفعيل القانون»، لافتاً إلى أنه يسمح للمنتجين الذاتيين ببيع فائض الكهرباء للشبكة الوطنية بنسبة 80 في المائة، خلافاً للنظام القديم. معظم الكهرباء لا تزال تأتي من المحطات الحرارية. وهذا يعني أن هناك مجموعة من المحركات التي تولد الكهرباء وتعمل بالفحم أو الغاز الطبيعي أو المصادر الأحفورية. إلا أن انخراط المغرب في هذه الاستراتيجية الوطنية للطاقة الطاقات المتجددة ستحد تدريجياً من إنتاج الكهرباء من المصادر الملوثة».

ضريبة الكربون

وتحدث خبير الطاقة عن مجموعة من القوانين المعتمدة في الاتحاد الأوروبي تسمى «ضريبة الكربون»، التي تلزم المغرب بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية التي تستخدم الطاقة المتجددة وحدها، وإلا سيتم فرض الضرائب على هذه المنتجات. وقال: «الاتحاد الأوروبي سن مجموعة من القوانين الأخرى، يتعلق أحدها بتصنيع وعبور وتشغيل وبيع السيارات غير الكهربائية، بحيث لن يقبل الاتحاد بمرور أو تصنيع أو عبور السيارات غير الكهربائية ابتداءً من سنة 2038، والمغرب يشعر بقلق بالغ إزاء هذا القرار، نظراً لوجود جالية كبيرة في الدول الأوروبية تعبر الحدود سنوياً للدخول إلى البلاد».

ووفقاً لبيانات وزارة التحول الطاقي والتنمية المستدامة، يوجد في المغرب 111 مشروعاً للطاقة المتجددة في طور الاستغلال أو التطوير، ويولد المغرب الكهرباء من مصادر متجددة تعادل 3950 ميغاواط، أي نحو 37 في المائة من إجمالي إنتاجه من الكهرباء. من جانبه، قال الخبير في الطاقة المتجددة والتغير المناخي عبد العالي دقينة، إنه منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009، وضع المغرب قانوناً حول الطاقة المتجددة يسمح بالإنتاج الذاتي. لكن منذ السنوات الأولى وحتى الآن، اقتصر الأمر على إنتاج الجهد العالي.

وأوضح أن استخدام الطاقة الشمسية مستقبلاً من شأنه أن يسهم في مزيج الطاقة، مضيفاً أن المغرب يعتمد على ما يستورده بنسبة 90 في المائة، مشيراً إلى أن فاتورة الطاقة بلغت في وقت ما 100 مليار درهم (نحو 10 مليارات دولار) سنوياً، كلها مستوردة بالعملة الصعبة. وتابع: «الحديث عن وصول المغرب إلى 52 في المائة من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة بحلول عام 2030 قد يرتفع إلى 80 في المائة بحلول عام 2050. إلا أن الوقود الأحفوري سيظل يلعب دوراً في إنتاج الطاقة الكهربائية في المغرب».

وأشار إلى أن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة حالياً يتجاوز 20 في المائة، مضيفاً إذا تحسنت الظروف المناخية وملأت السدود، فإن ذلك سيسهم في إنتاج الكهرباء. وبالتالي، إذا حقق المغرب 17 في المائة فقط من الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى 50 في المائة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح سيتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

بلومبرغ: «أوبك+» يعقد اجتماعه لمتابعة سوق النفط أوائل فبراير

اقتصاد الشرق

يستأنف تحالف «أوبك+» اجتماعاته المنتظمة لمتابعة سوق النفط بجلسة افتراضية أوائل الشهر المقبل، وفق ما كشفه مندوبون.

قال المندوبون، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لخصوصية المعلومات، إن لجنة المتابعة الوزارية المشتركة، التي تضم قادة التحالف السعودية وروسيا، ستجتمع في الأسبوع الأول من فبراير. فيما أوضح أحد الأشخاص أنه من المقرر عقد الاجتماع في الأول من فبراير.

بدأت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج الشهر الحالي، في محاولة لتجنب فائض المعروض العالمي خلال الربع الأول، ودعم أسعار النفط. استقرت أسعار عقود مزيج برنت الآجلة قرب 77 دولاراً للبرميل اليوم الثلاثاء.

فقدت أسعار النفط نحو 20% من قيمتها في الربع الرابع، إذ فاق تأثير الإمدادات القياسية من الولايات المتحدة وأماكن أخرى تأثير قيود المعروض التي أجراها تحالف «أوبك+» والطلب القوي على الوقود. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو استهلاك النفط هذا العام، مما يعزز التوقعات بزيادة العرض.

اتفق تحالف «أوبك+» باجتماعه الأخير في نوفمبر على تعميق تخفيضات الإمدادات الحالية خلال هذا الربع بنحو 900 ألف برميل يومياً. ومع ذلك، لم تتأثر الأسعار بقوة، في ظل تشكيك بعض تجار النفط حيال مدى الالتزام الفعلي بتنفيذ التخفيضات بالكامل، إذ يجد العديد من الأعضاء الرئيسيين صعوبة في تقليص الإنتاج بشكل أكبر.

تتلقى أسعار النفط بعض الدعم من الاضطرابات في الشرق الأوسط، والتي زادت في الأسابيع الأخيرة بسبب الهجمات على السفن التجارية عبر المنطقة، على خلفية استمرار الصراع بين إسرائيل وحماس، في حين أرسلت إيران سفينة حربية إلى البحر الأحمر بعد أن دمرت البحرية الأميركية ثلاثة زوارق تابعة لجماعة الحوثيين.

تجتمع لجنة المراقبة الوزارية لـ«أوبك+» عادةً كل شهرين لمراجعة ظروف سوق النفط نيابة عن الوزراء. ومن المقرر أن يجتمع وزراء التحالف الذي يضم 22 دولة في الأول من يونيو في فيينا.

انسحبت الدولة العضو أنغولا من المجموعة الشهر الماضي بعد 16 عاماً وسط خلاف حول حصتها الإنتاجية، لكن من غير المتوقع أن يكون لخروجها أي تأثير على الإمدادات من البلاد أو التحالف الأوسع

أسعار الألواح الشمسية في السعودية 2024

داليا الهمشري

الطاقة

ترصد منصة الطاقة المتخصصة أسعار الألواح الشمسية في السعودية 2024، والمسار المتوقع لها بناءً على العديد من العوامل، التي يترقبها المتابعون.

وكان عام 2023 قد شهد انخفاض تكلفة تركيب المحطات الشمسية على الأسطح في المملكة، مقارنة بعام 2022، نتيجة لازدهار هذا القطاع والتشجيع الحكومي.

ويتوقع خبراء منصة الطاقة طفرة كبرى في قطاع الطاقة الشمسية بالسعودية خلال الأعوام القليلة المقبلة، في إطار إستراتيجية السعودية الخضراء وخطتها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وبناءً على انخفاض أسعار الألواح عالميًا، بجانب الزخم الذي سيطر على هذه السوق خلال العام المنصرم، فإنه من المتوقع هبوطها في السعودية مع مطلع العام الجديد.

أسعار الألواح الشمسية

توقع المدير العام لشركة إف إيه إس إنرجي (FAS ENERGY) للطاقة الشمسية في الرياض الدكتور صبري عصفور، انخفاض أسعار الألواح الشمسية في السعودية 2024، في ظل الانخفاض الذي تشهده السوق العالمية بهذا القطاع.

وأوضح -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، أن سوق الألواح الشمسية في السعودية تتبع نمطًا موحدًا بانخفاض الأسعار بحلول العام، ثم يعقب ذلك ارتفاع مطرد.

وحول أسعار الألواح الشمسية في السعودية مع نهاية عام 2023، أفاد بأنها تبلغ نحو 11 سنتًا للواط.

وأضاف أن سعر الكيلوواط من التكلفة الكلية لتركيب المحطات الشمسية فوق الأسطح في المملكة العربية السعودية يبلغ -حاليًا- نحو 3 آلاف ريال سعودي.

دولار أميركي = 3.75 ريالًا سعوديًا)

أسعار ألواح الطاقة الشمسية في السعودية لعام 2024

- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 100 واط، بسعر 242 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 150 واط، بسعر 463 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 250 واط، بسعر 630 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 300 واط، بسعر 722 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 310 واط، بسعر 756 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 400 واط، بسعر 1394 ريالًا سعوديًا.
- لوح طاقة شمسية من المونوكريستالين (أحادي البلورة)، 1000 واط، بسعر 1009 ريالات.

تكلفة تركيب الألواح الشمسية في السعودية

قال أحد مستوردي الألواح الشمسية في المملكة العربية السعودية المهندس فيروز شيخ، إن عام 2023 قد شهد انخفاضًا في أسعار الألواح الشمسية والتكلفة الإجمالية لتركيب المحطات على الأسطح، نتيجة للانخفاض العالي في الخامات المُستعملة بعملية التصنيع.

وأضاف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، أن السوق السعودية قد شهدت زخمًا في المشروعات خلال عام 2023، متوقعًا مزيدًا من الازدهار في 2024.

كما توقع انخفاض أسعار الألواح الشمسية في السعودية 2024 نتيجة هبوط قيمة المواد الخام، والمنافسة الكبيرة بين الشركات العالمية التي تحاول تقديم أعلى جودة بأقل الأسعار.

وتابع: «سعر الكيلوواط يبلغ -حاليًا- نحو 3 آلاف ريال سعودي، بانخفاض عن العام الماضي، إذ تراوح سعره ما بين 4 آلاف و4 آلاف و200 ريال سعودي».

واستطرد أن التكلفة الكلية لتركيب المحطات الشمسية على الأسطح في المنازل السعودية تتراوح -حاليًا- ما بين 60 ألفًا و150 ألف ريال، وفقًا لمتوسط استهلاك المنزل السعودي الذي يتراوح ما بين 20 و50 كيلوواط.

استقرار السوق السعودية

أشاد المتخصص في إحدى شركات أنظمة الطاقة الشمسية المهندس عرفة محمد منصور، باستقرار السوق السعودية وثبات سعر العملة، مشيرًا إلى أن هذه الظروف تحفّز مشروعات الطاقة الشمسية.

وأضاف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، أن سعر الألواح الشمسية قد شهد انخفاضًا ملحوظًا في السوق السعودية خلال المدة الأخيرة، من 24 سنتًا إلى 11 سنتًا حاليًا.

وأرجع عرفة هذا الانخفاض إلى نزول سعر الخامات على المستوى العالمي، الذي ألقى بظلاله على السوق السعودية، بجانب توجه مواطني المملكة إلى تركيب المحطات الشمسية، في محاولة لخفض فواتير الكهرباء المرتفعة، نظرًا إلى طبيعة الطقس التي قد تتطلب تشغيل المكيفات على مدار الساعات الـ24 يوميًا خلال 10 أشهر سنويًا على الأقل.

وتُعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم استهلاكًا للكهرباء، إذ بلغ حجم الاستهلاك 282.6 مليون ميغاواط/ساعة، وفقًا لإحصاءات الشركة السعودية للكهرباء لعام 2018.

ويمثّل القطاع السكني نصف إجمالي استهلاك الكهرباء في المملكة، في حين لا تتعدى نسبة الاستهلاك التجاري 17%، والصناعي 16% من إجمالي الاستهلاك الكهربائي.

شكراً